

Distr.: General
15 August 2012
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٨ (٢٠١١) ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وطلب إلي فيه أن أطلعته بانتظام على الحالة في الميدان في وقت تدخل فيه ليبيريا مرحلتها الحاسمة المقبلة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية منذ تقريره الخاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230) ومعلومات عن الاستراتيجيات والعمليات المنسقة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المناطق الواقعة على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، بالإضافة إلى توصياتي بشأن تحديد ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - كانت ردود الفعل محدودة في ليبيريا على الحكم بالسجن لمدة خمسين عاماً الذي أصدرته المحكمة الخاصة لسيراليون في ٣٠ أيار/مايو في حق الرئيس السابق تشارلز تايلور عقب إدانته بتهمة المساعدة في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتحرّض عليها أثناء الحرب الأهلية في سيراليون. إلا أن هذا التطور أدى إلى تجدد اهتمام الجهات السياسية وجهات المجتمع المدني الليبرية الفاعلة بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدم أحد المشرعين من أحزاب المعارضة في مجلس النواب مشروع قانون لإنشاء محكمة لجرائم الحرب في ليبيريا بغرض محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عما طال القانون الإنساني الدولي والقانون الليبري من انتهاكات



الرجاء إعادة استعمال الورق



حسّية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ومن المتوقع أن تتصدر جلسات الاستماع العلنية بشأن مشروع القانون في الصدارة مناقشاتٍ أوسع نطاقاً لقضية المساءلة عن الفظائع المرتكبة أثناء الحرب الأهلية الليبرية، مع التشديد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية.

٣ - وفي نيسان/أبريل، نظمت حلقة عمل شاركت فيها المؤسسات الرئيسية المكلفة بالاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالمصالحة الوطنية، ووضعت خلالها "خريطة طريق استراتيجية لتضميد الجراح وتحقيق المصالحة الوطنية". ومن المتوقع أن تخضع خريطة الطريق هذه لعملية التصديق على الصعيد العام والصعيد السياسي، في شكل مشاورات إقليمية، وأن تحظى كذلك بتأييد السلطتين التشريعية والتنفيذية، قبل بدء العمل بها المقرر في تشرين الأول/أكتوبر. وركزت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان جهودها على تنفيذ إحدى توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، المتعلقة بآلية المجالس المحلية (التي يمكن للمجرمين من خلالها طلب العفو علناً)، وأنشأت اللجان ذات الصلة في جميع مقاطعات البلد البالغ عددها ١٥ مقاطعة.

٤ - ورغم ما ذكر من أن رئيسة ليبريا، إلين جونسون سيرليف، تعهدت للمعارضة السياسية بإنشاء إدارة شاملة لجميع الأطراف في أعقاب انتخابات عام ٢٠١١ المثيرة للجدل، لم يكن حتى ١ آب/أغسطس، سوى ١١ شخصاً من بين ٤٤٧ شخصاً معينين في مجلس الوزراء والمناصب الحكومية الأخرى لا ينتسبون للحزب الحاكم. وقد أعرب الأشخاص الذين استبعدوا حتى الآن، بمن فيهم أعضاء حزب الوحدة الحاكم، عن سخطهم. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، تظاهر نحو ٦٠ شاباً من حزب الوحدة أمام إقامة الرئيسة، وطالبوها بالاستقالة من منصبها كرئيسة للحزب. واتهموها بالاحسوبية وبإهمال الحزب منذ إعادة انتخابها. وفي وقت لاحق، اجتمعت الرئيسة بقيادة الحزب، بمن فيهم ممثلو الشباب، لمناقشة مظالمهم.

٥ - ومنذ الإعلان عن اكتشاف نفط قبالة الساحل في ليبريا في شباط/فبراير، وقعت الحكومة محط انتقادات بشأن أسلوب تعاملها مع العقود ذات الصلة، وما يلاحظ من افتقارها للشفافية في إدارة قطاع النفط. وتجري الهيئة التشريعية حالياً تحقيقات في منح عقود النفط، وقد شرعت أيضاً في صياغة مشاريع قوانين جديدة القطاع. وفي الوقت نفسه، باشرت شركة النفط الوطنية في ليبريا عملية مستقلة بشأن إصلاحات للقطاع، وذلك عن طريق عقد منتدى لأصحاب المصلحة من أجل مناقشة سياسة نفطية تسترشد بها الإدارة العامة لهذا القطاع.

٦ - وفي آذار/مارس، قدمت الرئيسة إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون لإنشاء هيئة لمراجعة الدستور. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، طلبت سحب هذا المشروع، مشيرة إلى أن لجنة إصلاح القوانين الحالية يمكنها أن تتولى إجراء هذا الاستعراض. وتوحي المستجدات اللاحقة بأن هناك زحماً جديداً في أعقاب إحراز تقدم محدود في عملية الإصلاح الدستوري. وفي ٧ تموز/يوليه، نظم حزب المعارضة الرئيسي، وهو حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي، منتدى تشاورياً سياسياً ضم جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الحاكم، وهيئات المجتمع المدني، للتوصل إلى توافق لآراء بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي، وتناول مسائل أخرى كتمويل الأحزاب السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية. وقدمت مقترحات عملية وجدول زمنية محددة، خلال اجتماع متابعة عقد في ٢٠ تموز/يوليه.

٧ - وأجرت لجنة الانتخابات الوطنية انتخابات فرعية في مقاطعة سينو في نيسان/أبريل وفي مقاطعة مونتسيرادو في تموز/يوليه لملء مقعدين شاغرين في مجلس النواب. وبرز جدل حين كادت تسقط أهلية مرشح حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي عن مقعد مونتسيرادو بسبب عدم تسجيل ترشيحه قبل الموعد النهائي المحدد. ومع أن اللجنة وافقت في النهاية على قبول ترشيحه، فقد خسر الانتخابات الفرعية أمام مرشح حزب الوحدة الحاكم، مع أن مونتسيرادو كانت تعتبر في السابق من معاقل حزب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي. وفاز الحزب الحاكم أيضاً بالانتخابات الفرعية في مقاطعة سينو. ودفعت نتائج الانتخابات بعض أعضاء المعارضة إلى الاستنتاج بأن إلغاء شرط الحصول على الأغلبية المطلقة للفوز في الانتخابات التشريعية، وهو إجراء طُبّق نتيجة الاستفتاء الوطني الذي أجري في آب/أغسطس ٢٠١١، يصب في مصلحة الحزب الحاكم.

باء - الحالة الأمنية

٨ - لا تزال الحالة في ليبريا مستقرة عموماً وإن كانت هشة. وتعلق الشواغل الأمنية الرئيسية بالقتال المدني، وأعمال الشعب العام، والعنف ضد النساء والفتيات. ولا يزال عدم الاستقرار على طول الحدود مع كوت ديفوار مدعاة للقلق.

٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أفادت الأنباء أن فريقاً تابعاً للشرطة الوطنية الليبرية كان يجري تحقيقاً في عملية سرقة مطاط مزعومة تعرض لإطلاق النار في مزرعة تابعة للشركة الزراعية الليبرية في بوشانان، بمقاطعة غراند باسا، التي شهدت اشتباكات متكررة بين موظفي الشركة وبين مستغلي المطاط غير الشرعيين، والعديد منهم من المقاتلين السابقين.

١٠ - وفي ١٨ تموز/يوليه، شارك نحو ٧٠٠ من طلاب جامعة ليبريا في مسيرة سلمية في مونروفيا، احتجاجاً على عدم قيام الإدارة الطلابية الحالية بخدمة مصالحهم. وبعيد هذه

المسيرة، اندلعت أعمال عنف شارك فيها الطلاب أمام الحرم الجامعي وانتشرت في الشارع، وأسفرت عن إصابة شخصين بجراح وإلحاق الضرر بالمركبات. وألقت الشرطة الوطنية القبض على عشرة طلاب يشتبه في أنهم ارتكبوا أعمال شغب.

جيم - المسائل الإقليمية

١١ - لا تزال الحدود السهلة الاختراق مع كوت ديفوار البالغ طولها ٧٠٠ كيلومتر غير مستقرة، كما أشرت في تقرير المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506). فبالإضافة إلى مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في هجوم مباشر شن عليهم في ٨ حزيران/يونيه، فقد قتل ٢٧ مدنياً على الأقل في هجمات شنت على قرى إيفوارية قرب الحدود الليبرية. وفي ٩ تموز/يوليه، أغلقت حكومة ليبيريا حدودها مع كوت ديفوار، إلا أمام الأنشطة الإنسانية، ولم تكن الحدود قد فتحت مجدداً وقت إعداد هذا التقرير بصيغته النهائية.

١٢ - وفي منتصف حزيران/يونيه، أطلقت حكومة ليبيريا "عملية إعادة الأمل"، وهي عملية أمنية مشتركة في مقاطعة غراند غيده، قرب الجزء الأقل استقراراً من المنطقة الحدودية، بهدف تخفيف التهديد الذي تمثله العناصر المسلحة. وتشترك فرقة العمل المشتركة التي تضم القوات المسلحة الليبرية، ووحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، في موقع واحد. مركز للعمليات المشتركة في زويدرو، بمقاطعة غراند غيده. وكجزء من عملية إعادة الأمل، اعتقلت قوات الأمن الوطنية أكثر من اثني عشر مشبوهاً وأفيد أنها أصدرت قائمة تتضمن أسماء عشرة مواطنين ليبيريين وإيفواريين، بمن فيهم قادة سابقون لاثنتين من الفصائل المتحاربة الرئيسية في الحرب الأهلية الليبرية، مطلوبين لتورطهم المزعوم في أنشطة المرتزقة. واعتقل أربعة من هؤلاء الأشخاص أو سلموا أنفسهم.

١٣ - وكما أشرت في تقرير المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عقدت حكومتا ليبيريا وكوت ديفوار، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، اجتماعاً رباعياً في أيدجان بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه، توصلت فيه إلى اتفاق لتعزيز التعاون واتخاذ التدابير الرامية إلى معالجة الحالة غير المستقرة على الحدود. وبالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الكيانات الأمنية وتكثيف العمليات الأمنية، اتفق كلا البلدين على اتخاذ تدابير لبناء الثقة لدى المجتمعات المحلية وتشجيع المصالحة الوطنية كل على الجانب الذي يخصه من الحدود. وطلبت الحكومتان أيضاً إلى الأمم المتحدة المساعدة في تنظيم اجتماع للمصالحة عبر الحدود بين زعماء القبائل من المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

١٤ - وفي أعقاب الهجوم الذين شن على حفظة السلام التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ حزيران/يونيه، عززت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنشطتها في المنطقة الحدودية. وقامت وحدات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتكثيف دورياتها المشتركة مع أجهزة الأمن الليبرية في المناطق الحدودية وحول مخيمات اللاجئين، فيما اعتمد العنصر العسكري التابع للبعثة موقفاً أكثر صرامة، بما في ذلك زيادة تواتر الدوريات الجوية ودوريات المشاة المحمولة بالطائرات العمودية. ونشرت البعثة أيضاً طائرتين عموديتين مسلحتين في غرينفيل، بمقاطعة سينو، وهي أقرب إلى الحدود، واحتفظت بإحداها في حالة تأهب في مونروفيا، لتقديم الدعم إلى العمليات الجوية عبر الحدود. وعززت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون بين عنصريهما المدني والعسكري، واستعرضت كلتا البعثتين، بالتشاور مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين، خطة لاتخاذ مبادرات فورية، بما في ذلك على صعيد الأمن ومراقبة الحدود؛ وتعزيز بسط سلطة الدولة في المناطق الحدودية؛ وعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم بصورة دائمة. ووضعتا أيضاً الصيغة النهائية لمفهوم منقح "لعملية مايو" ييسر التخطيط للدوريات المتزامنة مرة كل أسبوعين ويشمل مشاركة المدنيين في الاجتماعات المتعلقة بأمن الحدود.

١٥ - وظلت الحالة على طول حدود ليبيريا مع غينيا وسيراليون مستقرة عموماً، حيث واصلت أجهزة الأمن الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المشاركة في العملية الحدودية "لوكو" مع حكومة سيراليون والعملية الحدودية "سيسكين" مع حكومة غينيا.

دال - الحالة الإنسانية

١٦ - أكّدت عملية واسعة النطاق للتحقق والتسجيل بالاستدلال الحيوي، أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء في مجال العمل الإنساني، أن نحو ٥٨.٠٠٠ لاجئ إيفواري لا يزالون في ليبيريا، ويُعزى ذلك أساساً إلى حالات العودة الطوعية وتدابير تيسير الإعادة إلى كوت ديفوار، بعد أن بلغ عدد اللاجئين ذروته في أيار/مايو ٢٠١١، بوجود نحو ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ. ويُقيم أكثر من نصف اللاجئين المتبقين في المخيمات وفي قرى واقعة في مقاطعات غراند غيده وماريلاند ونيمبا. وتواصل المفوضية، إلى جانب الشركاء في مجال العمل الإنساني، تيسير العودة إلى كوت ديفوار. وفي الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو، ازداد متوسط عدد اللاجئين العائدين طوعاً إلى الوطن ليلبلغ ٥٠٠ لاجئ في الأسبوع، رغم أن الهجمات التي وقعت في حزيران/يونيه ولّدت مشاعر الخوف، وأدّت إلى إبطاء عمليات العودة وكانت وراء وصول أعداد متفرقة من اللاجئين الجدد إلى ليبيريا.

١٧ - وبالنظر إلى انخفاض عدد اللاجئين الإيفواريين، بدأت حكومة ليبريا، بدعم من المفوضية، عملية ترمي إلى دمج مخيمات اللاجئين. ففي تموز/يوليه، أُغلق مخيم في مقاطعة غراند غيده يضم ما يقرب من ٨٠٠ ١ من السكان ونُقل سكانه إلى مخيم آخر. وفي إطار الخطة المشار إليها في الفقرة ١٤ أعلاه، يعمل فريقا الأمم المتحدة القطريان في ليبريا وكوت ديفوار معاً على وضع برامج متكاملة لإعادة إدماج اللاجئين. وفي ١ آب/أغسطس، ركّز اجتماع عبر حدودي على قضايا سبل العيش، بحضور ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريقي الأمم المتحدة القطريين والمنظمات غير الحكومية المعنية من كلا البلدين، وذلك لمواصلة توجيه هذه العملية.

١٨ - ولا تزال هناك حاجة كبيرة للمساعدة الإنسانية والإنعاش بهدف تلبية احتياجات اللاجئين المتبقين والمجتمعات التي تستضيفهم في مقاطعات غراند غيده وماريلاند ونيمبا ونهر جي. ويقوم الشركاء الإنمائيون في ليبريا بتقديم الدعم لنحو ٥٨ ٠٠٠ لاجئ، و ١٤٠ ٠٠٠ من الليبريين المنتمين إلى الفئات الضعيفة، و ٢ ٠٠٠ شخص من رعايا البلدان الثالثة. ومن بين الأشخاص الذين يحتاجون للدعم، هناك نحو ٩ ٠٠٠ لاجئ ليبري مَن عادوا إلى البلد منذ بداية عام ٢٠١٢. بمساعدة المفوضية، وقبل فقدان الليبريين صفة اللاجئين اعتباراً من ١ تموز/يوليه، وزادت عودة هؤلاء من الضغوط التي تواجهها حكومة ليبريا في تحديد الأنشطة الاقتصادية المربحة في سوق العمل المحدودة بالفعل. وفي الوقت نفسه، لم يحوّل النداء الإنساني من أجل توفير ٩٧ مليون دولار لعام ٢٠١٢، بصيغته المنقحة في منتصف العام، سوى بنسبة ٣٤ في المائة حتى الآن.

هاء - التطورات في مجال حقوق الإنسان

١٩ - بناء على طلب من حكومة كوت ديفوار، سلّمت ليبريا في ٢٣ حزيران/يونيه ٤١ مواطناً إيفواريّاً أُلقي القبض عليهم في إطار قضية مخبأ للأسلحة عُثر عليه في مقاطعة نهر جي في حزيران/يونيه ٢٠١١. ولم تُحوّل المفوضية إمكانية التحقق من صحة هوية المحتجزين أو توثيق مطالبات اللجوء المحتملة قبل أن يجري تسليمهم. وبالموازاة مع استئناف قرار التسليم الذي لم يحسم بعد، أعرب المشرعون الليبريون عن قلقهم من عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والامتثال لمعاهدة تسليم المجرمين القائمة بين البلدين.

٢٠ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أقرّ مجلس الشيوخ بالإجماع مقترحات لتعديل القوانين القائمة، تجعل من "الأفعال الجنسية بين المثليين" جريمةً وتحظر زواج المثليين. وستصبح هذه التعديلات قانوناً في حال قيام مجلس النواب بإقرارها وموافقة الرئيس عليها. ويتحدث عدد من التقارير الإعلامية عن صدور تهديدات ووقوع هجمات ضد ناشطين في مجال حقوق

المثليين في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممارسات التقليدية الضارة، بما يشمل مناوله سم لحاء شجر السّاس في إطار المحاكمة بالتعذيب، مع فرض غرامات بسيطة نسبياً على الجناة. وتعمل وزارة الشؤون الداخلية مع الجهات المعنية، بما في ذلك الزعماء التقليديون، من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أصدرتها الحكومة لتنظيم أنشطة الجمعيات السرية، بما يشمل حظر الانخراط القسري في عضوية تلك الجمعيات. وفي حين تغطي هذه المبادئ التوجيهية مختلف المجالات، فإنها لا تتناول المسألة الخطيرة المتمثلة في ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث التي لا تزال مستمرة في سياق الكثير من هذه الجمعيات. ونتيجةً لأنشطة الجمعيات السرية، ظل التحاق الأطفال بالتعليم الرسمي، ولا سيما الفتيات، يشهد انخفاضاً في بعض المقاطعات.

٢١ - ولا تزال القدرات الوطنية ضعيفة في مجال رصد حقوق الإنسان ومناصرتها، رغم التقدم المحرز في بعض المجالات. بما يشمل وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي يُتوقع إقرارها بنهاية عام ٢٠١٢. ومنذ عام ٢٠١٠، تلقى ١٥٠ فرداً من أفراد الجيش الليبيري وموظفي دوائر الشرطة والهجرة تدريباً لتعزيز معايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، فيما تواصل مختلف المبادرات كفالة أن يتوفر في المؤسسات الحكومية منسقون في مجال حقوق الإنسان، وهو ما لم يتم القيام به حتى الآن. وفي أوائل عام ٢٠١٢، أجرت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، عملية رصد للظروف السائدة في السجون ومراكز الاحتجاز التابعة للشرطة، وأخطرت الوكالات الحكومية المختصة بحالات مثيرة للقلق تستدعي اتخاذ إجراءات. لكن اللجنة لا تزال تواجه مشاكل داخلية خطيرة أضعفت على نحو مزمّن قدرتها على تنفيذ ولايتها المتمثلة في تلقي شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

واو - الحالة الاقتصادية

٢٢ - في عام ٢٠١١، بلغ معدل النمو الاقتصادي ٦,٣ في المائة، وهو أدنى بقليل من المعدل الذي كان متوقعاً بنسبة ٦,٨ في المائة، ويُتوقع أن يبلغ ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي أيار/مايو، قدّم الرئيس إلى الهيئة التشريعية مشروع ميزانية وطنية قدرها ٦٤٩ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، بزيادة تناهز ٢٥ في المائة عن الميزانية السابقة. وقد أسهم التوسع المتواضع لقطاع الخدمات والزيادات في الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما في الصناعات الاستخراجية، بشكل إيجابي في النمو. وعلى الرغم من النمو القوي، ظلت معدلات العمالة الناقصة والبطالة على ارتفاعها. وفي الوقت نفسه، كان معدل التضخم أعلى

مما هو متوقع، حيث بلغ ١١ في المائة. وظلت أسعار الأغذية والوقود مرتفعة. وبقيت صادرات السلع الأساسية تشهد انتعاشاً لكن الأسعار ظلت متقلبة.

٢٣ - وفي أعقاب المشاورات التي قادتها الحكومة على مستوى عواصم المقاطعات مع الجهات المعنية، بدأ وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، وعنوانها "خطة للتغيير عن طريق العمل". وتتناول هذه الخطة القضايا الشاملة نفسها التي كانت تتناولها الاستراتيجية الأولى للحد من الفقر، وتنظم في مجالات استراتيجية ثلاثة هي: الاستثمار في الهياكل الأساسية (بما في ذلك تحسين توليد الطاقة، والطرق، والمرافئ)، والاستثمار في البشر (بما في ذلك تنمية المهارات لدى الشباب وتعزيز المصالحة الوطنية)، والاستثمار في المؤسسات (بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الأمن وحماية حقوق الإنسان في آن معاً). وفي الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، أُعطيت الأولوية للكثير من المبادرات المحددة التي كان التنفيذ فيها مخيباً للآمال في الاستراتيجية الأولى، فيما جرت مواومة الفروع المتعلقة بالعدالة والأمن والمصالحة مع برنامج ليبريا لبناء السلام. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على آلية للرصد والتقييم، وتقدير التكاليف، ووضع الصيغة النهائية لاستراتيجية التنفيذ.

ثالثاً - تنمية القدرات في مجالي الأمن الوطني والعدالة

ألف - استراتيجية وبنیان الأمن الوطني

٢٤ - من المسلم به أن الاستدامة المالية تمثل تحدياً أساسياً أمام تطوير القطاع الأمني الليبري. وقد أوصى استعراض جرى مؤخراً للإلتفاق العام في هذا القطاع، على نحو ما يشير إليه تقرير الخصاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، بزيادة الدعم المقدم لميزانيات المؤسسات الأمنية الليبرية، ولا سيما لمؤسستي الشرطة والهجرة. ويقترح مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ المقدم إلى الهيئة التشريعية تخفيضات لكلتا المؤسستين، رغم زيادة إجمالية قدرها ٣ ملايين دولار للقطاع الأمني، ولا سيما لدعم القوات المسلحة.

٢٥ - ولم يجر بعد حلّ المكتب الوطني للتحقيق ووزارة الأمن الوطني على النحو المطلوب بموجب قانون معتمد في عام ٢٠١١ بهدف ترشيد القطاع الأمني. وفي نيسان/أبريل، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقييماً لوكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، التي تلقت حتى الآن دعماً دولياً محدوداً إذ كان يُتوقع أن تكون بين الوكالات التي سيجري دمجها ضمن جهاز الشرطة. وبالنظر إلى أنها ستظل قائمة باعتبارها مؤسسة مستقلة، وفّر التقييم خريطة طريق لإصلاحها. وما زال لم يُبت في

تشريعات تتعلق بمجموعة من المسائل، بما يشمل مراقبة الأسلحة والمخدرات ومسائل متصلة بالشرطة. وفي آذار/مارس، أجرت الأمم المتحدة تقييماً لقدرة الهيئة التشريعية على توفير الرقابة على القطاع الأمني من أجل تعزيز الإدارة والمساءلة. ووجد التقييم أنه رغم تمتع اللجان التشريعية المعنية بالأمن بسلطات واسعة، فقد عرقلت فعالية الرقابة رداءة المرافق والمعرفة المحدودة بإصلاح القطاع الأمني وعدم توفر موظفي الدعم المخصصين. وكان من بين التوصيات الرئيسية للتقييم إنشاء مجلس مدني للشكاوى.

٢٦ - وتشمل خطة العمل لعام ٢٠١٢ التي وُضعت صيغتها النهائية في كانون الثاني/يناير، والتي تتعلق بالبرنامج المشترك للعدالة والأمن الممتد على ثلاثة أعوام، إنجاز المركز الإقليمي للعدالة والأمن وهو في طور الإنشاء في غبارنغا، بمقاطعة بونغ، بدعم من صندوق بناء السلام. وسيقدم المركز خدماته لمقاطعات بونغ ولوفا ونيمبا، وقد أنجز الجزء الأكبر من هيكله الأساسي بحلول تموز/يوليه، ومن المتوقع إنجاز محكمة الدائرة في الأشهر المقبلة. ووافقت حكومة ليبيريا وشركاؤها، بما في ذلك لجنة بناء السلام، على إقامة المركزين التاليين في هاربر بمقاطعة ماريلاند، وفي زويدرو بمقاطعة غراند غيده.

باء - الشرطة الوطنية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الشرطة الوطنية بعدة عمليات، بما في ذلك في المناطق المتاخمة لكوت ديفوار. وقد أثبتت هذه العمليات التحسن الهام الذي شهدته قوات الشرطة ولا سيما وحدة التصدي للطوارئ، إلا أنها كشفت أيضاً عن مواطن ضعف على مستوى الملاك الوظيفي والإمدادات والاتصالات، على صعيد المحافظات خاصة. وتجري حالياً بدعم من البعثة عملية تهدف إلى تحديد الحد الأدنى لمستوى الملاك الوظيفي من الضباط المدربين والمجهزين في جميع المقاطعات.

٢٨ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، سلّمت حكومة النرويج إلى الشرطة الوطنية مهاجع وقاعات دراسية وتجهيزات مطابخ جديدة، مما أدى إلى زيادة طاقة استيعاب أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مجنّد في السنة وذلك لتحقيق الهدف الذي أعلنت عنه الحكومة بمضاعفة قوام جهاز الشرطة تقريبا من ٢٠٠ ٤ ضابط حالياً إلى ٨٠٠٠ ضابط. ورغم هذا التحسّن في الطاقة الاستيعابية، لا تزال هناك تحديات كامنة على مستوى إيجاد التمويل الكافي والعثور على مجنّدين مؤهلين وتطوير القدرة الإدارية. وستتفاقم هذه التحديات نتيجة للتخفيضات الكبيرة المتوقعة في مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ في مخصصات الشرطة الوطنية بشكل عام، وفي مخصصات الأكاديمية.

٢٩ - وفي نيسان/أبريل، تخرج ١٥٠ مجندا وشرع ١٠١ من المجندين الآخرين في التدريب الميداني. وبدأ ١٥٣ مجندا آخر التدريبات في الأكاديمية في مطلع شهر أيار/مايو. وتخرج الفصل السادس من وحدة دعم الشرطة الذي يضم ١٠٤ ضباط في حزيران/يونيه. وتمثل المجندات ما معدله ٢٣ في المائة. واستمر أيضا بذل الجهود لتطوير القدرات الحالية لجهاز الشرطة، حيث قدمت الأكاديمية تدريبا أثناء الخدمة لضباط يبلغ عددهم ٦٦٥ ضابطا، من بينهم ١١٨ امرأة منذ بداية شهر نيسان/أبريل. كما تم توفير تدريبات في مجال حماية المرأة والطفل، وإدارة مسرح الجريمة والتحقيق، وحقوق الإنسان، وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية.

٣٠ - وأُنجزت عدة مشاريع تدرج ضمن إطار الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية التي تهدف إلى تحسين المساءلة الإدارية للشرطة، بما في ذلك مشروع يهدف إلى بلورة إجراءات لضمان الامتثال لقانون ولوائح إدارة المالية العامة. كما يجري حاليا بذل جهود لتطوير قدرات الطب الشرعي للشرطة الوطنية، التي من شأنها أن تسهل مقاضاة مرتكبي الجرائم بفعالية، بما في ذلك من خلال مشاريع تدعمها البعثة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة السويد. وأحرزت الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية تقدما بطيئا ولكنه متواصل، وأقامت علاقات مع نظرائها في سيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا.

٣١ - وواصلت الشرطة الوطنية تطوير قدراتها على التصدي للاغتصاب والعنف العائلي عن طريق قسم حماية النساء والأطفال، الذي يتوزع ضباطه البالغ عددهم ١٨٠ ضابطا، حوالي ثلثهم نساء، على ٥٢ موقعا في جميع أنحاء ليريا. وفي حين أن التدريب المكثف أثناء الخدمة قد أدى إلى تحسين معالجة الحالات المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني، وإحالتها من قبل الشرطة إلى المحاكم، فإن نظام العدالة الجنائية لا يزال يواجه تحديات هائلة في التعامل مع هذه الحالات.

جيم - مكتب الهجرة والتجنيس

٣٢ - يواصل مكتب الهجرة والتجنيس تعزيز قدراته على امتداد الشريط الحدودي مع كوت ديفوار بفضل الدعم التقني والتوجيهي الذي تقدمه البعثة، والدعم المالي الذي يقدمه الصندوق الاستئماني السويدي للعدل والأمن. إلا أن الإصلاح الشامل الذي يجب أن تخضع له هذه المؤسسة، والذي يشمل ترشيح حجم ملاكها الوظيفي وهيكلها، وتوضيح ولايتها ووظائفها مقارنة بالأجهزة الأمنية الأخرى والجيش، لم يحرز أي تقدم منذ تقديم تقريره الخاص في ١٦ نيسان/أبريل. ورغم تأكيد الحكومة دعمها لتطوير وكالة الهجرة، لا سيما

نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجهها على الحدود، فقد انخفضت الاعتمادات المخصصة لهذه الوكالة أيضا في مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

دال - المؤسسات القضائية والقانونية والمؤسسات الإصلاحية

٣٣ - تواصلت الجهود المبذولة من أجل بلورة نهج أكثر شمولية للعدالة والأمن في ليبيريا، بما في ذلك من خلال حملات توعية عامة ومبادرات تدرج في إطار إكمال التحضيرات للافتتاح المرتقب لمركز الأمن والعدالة المشار إليه في الفقرة ٢٦ من هذا التقرير. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم من أجل مواءمة نظامي العدالة العرفي والرسمي، وأجرت تقييما لمحاكم زعماء القبائل، وهو جانب من نظام العدالة التقليدية الذي كثيرا ما يتم تجاهله، كما أجرت بحثا تسترشد به خيارات السياسة العامة من أجل إقامة محكمة عرفية موحدة. وتُجري كلية لويس أرثر غرايمز للحقوق في مونروفيا مناقشات حول إعداد منهاج دراسي يركز على القضاء العرفي. وقد انتهى معهد القضاء، جيمس أ. أ. بيير، وهو مؤسسة التدريب الوطنية في قطاع القضاء، من بلورة خطة استراتيجية خمسية، وقدم تدريباً لكتبة المحاكم على استخدام نظام حديث لحفظ السجلات، وقام بصياغة تشريعات من شأنها أن تجعل من المعهد كيانا مشرعا. وعملا بخطة الاستراتيجية، شرعت لجنة إصلاح القوانين في تنفيذ برنامج لتوعية الجمهور بدورها، وقامت بعدد من المبادرات الهادفة إلى بناء القدرات، مثل التوجيه والتدريب في مجال إدارة السجلات والبحث وصياغة التشريعات والتدوين.

٣٤ - ورغم هذه الجهود، لا تزال إمكانية اللجوء إلى القضاء محدودة ونادرا ما تُعرض قضايا الضحايا على المحاكم، وخاصة تلك المتعلقة بالعنف الجنسي. وإضافة إلى ذلك، لا تزال نواقص الإطار القانوني والقدرات البشرية غير الكافية والمعدات والهياكل المحدودة تشكل تحديات كبيرة.

٣٥ - ومنذ مطلع عام ٢٠١٢، تم الإبلاغ عن ١١ حادثة هروب من السجون. ويمثل المحتجزون قبل المحاكمة حوالي ٨٠ في المائة من السجناء، ويعتبر ذلك مصدرا رئيسيا للشعور بالإحباط وللاكتظاظ، ويساهم في حوادث الفوضى. وحاليا تقوم فرقة عمل معنية بالاحتجاز قبل المحاكمة تقع تحت إشراف الحكومة بتحليل مواطن الضعف في نظام العدالة وتنظر في الجهود المبذولة للتصدي لها. وفي شباط/فبراير، وقع الوكيل العام والشرطة الوطنية مذكرة تفاهم بهدف جعل المقاضاة أكثر فعالية، وفي نفس الوقت ازداد عدد القضايا المختصين في المحكمة ذات المسار السريع الموجودة في السجن المركزي في مونروفيا، التي تنظر في قضايا المحتجزين المتهمين بارتكاب جنح بسيطة، من ستة إلى عشرة قضايا. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد عرض التعديل على قانون هيئة المحلفين الذي تمت صياغته في عام ٢٠١١ على

المجلس التشريعي. وإذا تم سن هذا القانون، فهو سيوسع نطاق اختصاص محاكم الصلح وسيحد من فئة الجنح التي تتطلب محاكمات تشارك فيها هيئات محلفين، الأمر الذي سيققل من التأخيرات.

٣٦ - وقد انطلقت أشغال بناء إصلاحية جديدة للسجناء المحكوم عليهم في محافظة مونتسيرادو بعد حشد ٣٥ في المائة من الأموال اللازمة من صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن مستوى الملاك الوظيفي في الإصلاحيات في جميع أنحاء البلد ظل منخفضاً وتعاني جميعها من مشكلة التغيب عن العمل. وفي كثير من الأحيان يظل سوء السلوك دون رادع، وذلك حتى في الحوادث التي تنطوي على مزاعم بتيسير الفرار من السجون. ورغم ذلك، تواصلت مبادرات بناء القدرات، حيث أجرى ٣٠ مدرباً وطنياً في مجال الإصلاحات دورات تدريبية متخصصة عن استخدام الأسلحة غير المميتة وأنهى ١٥ موظفاً من موظفي السجون برنامجاً لتدريب المدربين على كيفية توفير التدريب أثناء الخدمة. وفي إطار خطة للصحة الوطنية، بدأت أفرقة صحية على مستوى المحافظات تدرج السجون على قائمة أنشطتها، مما أدى إلى تحسين رعاية السجناء.

هاء - القوات المسلحة

٣٧ - كما هو مبين في الفقرة ١٢ من هذا التقرير، تشارك القوات المسلحة، منذ منتصف شهر حزيران/يونيه، في عملية أمنية حدودية مشتركة مع الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس على امتداد الحدود مع كوت ديفوار. ونشر هذه القوة، الذي كان من المقرر في البداية أن يستمر ٩٠ يوماً، يمثل أول عملية أمنية هامة يقوم بها الجيش، الذي يتوقع أن يبدأ في مزاولة مهامه بشكل تام في عام ٢٠١٤.

٣٨ - وتضم القوات المسلحة حالياً ٩٢١ فرداً، من بينهم سرية هندسة ووحدة شرطة عسكرية. وكما هو مبين في تقرير الخصاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، يعتبر معدل مغادرة الأفراد عالياً؛ وفي العام الماضي غادر الجيش ٩٠ جندياً، وقيل إن ذلك يعزى إلى صعوبة الظروف المعيشية وإلى انخفاض الروح المعنوية، ويمكن معالجة هذه المشكلة بالزيادة المقترحة في مخصصات القوات المسلحة في مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وفي ١٠ أيار/مايو، سلمت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً إلى القوات المسلحة مقاليد وزارة الدفاع. وتواصل البعثة رصد وتفتيش الأسلحة التابعة للجيش وذلك عملاً بتوصيات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا.

٣٩ - أما خفر السواحل، الذي يضم ٥١ فرداً، فهو يواصل تطوير قدراته. ومنذ منتصف نيسان/أبريل، أجرى خفر السواحل خمس دوريات بحرية جوية مشتركة مع البعثة بهدف كشف الأنشطة البحرية غير المشروعة والإبلاغ عنها.

رابعاً - بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد

ألف - سلطة الدولة

٤٠ - واصل الرئيس تعيين مسؤولين محليين جدد، من بينهم رؤساء للمقاطعات ومساعدون لرؤساء المقاطعات لشؤون التنمية. إلا أن أشهراً من التأخير في بعض التعيينات أدت إلى شل بعض الوظائف في المقاطعات، بما في ذلك في مقاطعتي لوفاً وماريلاند، حيث لم يجرِ تعيين مسؤولين إلا في حزيران/يونيه. وعموماً، عُقد أقل من نصف اجتماعات التنسيق على مستوى المحافظات التي كان من المقرر عقدها عام ٢٠١٢ في جميع المقاطعات، وشارك فيها أكثر بقليل من نصف المسؤولين الحكوميين المعيّنين.

٤١ - وقد أُحرز بعض التقدم نحو تطبيق الاستراتيجية الوطنية المعنية باللامركزية والإدارة المحلية، شمل الانتهاء من إعداد خمس من أصل عشر دراسات من المقرر إجراؤها للاسترشاد بها في "صياغة قانون الإدارة المحلية. وفي تموز/يوليه، شارك ١٨٥ من زعماء القبائل من جميع المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة في منتدى تفاعلي بشأن اللامركزية، حيث أيدوا سياسة اللامركزية وطلبوا رسمياً المشاركة عن كثب في تنفيذها.

باء - الحوكمة

٤٢ - حققت لجنة مكافحة الفساد الليبرية في ٢٥ قضية أغلبها قضايا فساد بارزة منذ آذار/مارس ٢٠٠٩، وعُرضت ست قضايا منها على وزارة العدل للمحاكمة عليها. إلا أنه لم تكتمل أية محاكمة ولم تصدر أي إدانة حتى الآن. وأعيد عرض مشروع قانون مدونة قواعد سلوك في الخدمة المدنية يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد في خدمات القطاع العام على المجلس التشريعي في آذار/مارس. وفي غضون ذلك، يتعين على جميع العاملين في السلطة التنفيذية الالتزام بأحكام المرسوم التنفيذي رقم ٣٨ بشأن مدونة قواعد السلوك الإدارية التي أصدرتها الرئيسة في كانون الثاني/يناير.

٤٣ - وكما ورد في تقرير الخصاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، لم تستجب الحكومة بعد لعمليات مراجعة الحسابات التي خضعت لها المؤسسات العامة. وحتى الآن، لم يُتخذ

أي إجراء لتنفيذ التوصيات الواردة في ٤٥ تقريراً عن مراجعة الحسابات أعدتها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات على مدى السنوات الثلاث الماضية.

جيم - الموارد الطبيعية

٤٤ - لا تزال محدودية الالتزام بالامتثال للمعايير الدنيا من نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام بادية للعيان. ففرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس لم تجتمع منذ سنة، في حين عقدت لجننتها التقنية أول اجتماعاتها منذ سبعة أشهر في أوائل تموز/يوليه. ولا تزال قدرة الحكومة على بسط سيطرتها على قطاع تعدين وتجارة الماس، الذي يشكل جزءاً حيوياً من نظام منح الشهادات، قدرة ضعيفة، إذ تفتقر شبكة المكاتب الإقليمية التابعة للمكتب الحكومي للماس، إلى القدرات الأساسية لرصد حركة إخراج الماس من المقاطعات المتضررة. وقد أعلنت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أنها ستوقف تمويل برنامج حقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي الذي استُحدث في عام ٢٠١٠ لمساعدة الحكومة على تحسين الامتثال، لأسباب تُعزى جزئياً إلى نقص الامتثال.

٤٥ - ولا يزال تحصيل الإيرادات من قطاع الغابات يطرح تحدياً كبيراً أمام الحكومة، ذلك أن المتعهدين التجاريين العاملين فيه لم يسددوا حتى الآن إلا نحو ١,٩ مليون دولار من المبلغ المقدّر بحوالي ٢٥,٦ مليون دولار المستحق للحكومة. وبدأت المجتمعات المحلية في مناطق الامتياز، التي يحق لها بموجب القانون الاستفادة مما نسبته ٣٠ في المائة من رسوم استئجار الأراضي التي يدفعها أصحاب امتيازات استغلال الغابات، التعامل مع الحكومة بشأن هذه المسألة، بحيث هدد بعضها بعرقلة عمليات قطع الأشجار إذا لم تستلم مستحقاتها بحلول أيلول/سبتمبر. وفي أثناء ذلك، تُواصل الحكومة تخصيص مساحات كبيرة من المناطق الحرجية للمتعهدين التجاريين عن طريق تصاريح الاستغلال الخاص، التي ليست مزودة بآليات إنفاذ قوية ولا تُحمّل الشركات سوى واجبات مالية واجتماعية محدودة.

٤٦ - وقد خفّت حدة التوتر قليلاً في بعض المناطق بين المجتمعات المحلية وأصحاب امتيازات استغلال المطاط وزيت النخيل، وذلك لانخراط الحكومة في حوار بناء مع تلك المجتمعات بشأن القضايا المثيرة للقلق، شملت حقوق المجتمعات المحلية وملكية الأراضي وإيجاد سبل عيش بديلة للذين يمارسون أنشطة غير مشروعة حول المزارع. وقد أسهمت لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة لجنة الأراضي في تحسين التواصل بين المجتمعات المحلية المتضررة وزعماء القبائل وأصحاب امتيازات مزارع Syme Darby و Maryland Oil Palm لزيت النخيل في مقاطعة ماريلاند و Cavalla Ruber لمنتجات المطاط. وفي حين أن لهذه

التدخلات المخصصة أهميتها، توجد حاجة إلى رقابة وآليات تنظيمية دائمة للحفاظ على أي مكاسب تحققت.

خامسا - المسائل الشاملة

ألف - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٤٧ - تواصل في آذار/مارس إحراز التقدم في تنفيذ مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، بإنشاء لجنة توجيهية مشتركة تضم الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين. ومن المتوقع أن تُقرّ اللجنة بحلول نهاية عام ٢٠١٢ البرنامج القطري لتوحيد الأداء، المؤلف من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، وخطة عمل وما يقترن بها من تكاليف مقدرة. وستسترشد عملية الإقرار بإجراء استعراض تقني لتقييم مدى تشجيع خطة العمل هذه لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة عمل لإدارة التغيير مدتها خمس سنوات، بما يتماشى ومتطلبات مبادرة توحيد الأداء والفترة الانتقالية للبعثة سعيا إلى توحيد ممارسات العمل في المجالات الرئيسية، بما في ذلك السفر والموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات.

٤٨ - ومنذ تقريره الخاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، استقصت أسرة الأمم المتحدة في ليبيا أنشطة الدعم المدني الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، فيما أنجز الفريق القطري تقييم قدراته.

باء - الإعلام

٤٩ - عملت البعثة مع الحكومة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للتعريف بالتدابير المتخذة لتعزيز الأمن على الحدود. فقد تعاون فريقا الأمم المتحدة للاتصالات في كل من ليبيا وكوت ديفوار على وضع استراتيجية مشتركة للاتصالات بشأن القضايا الشاملة.

جيم - المسائل الجنسانية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة ليبيا، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء المحليين، مبادرات لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك قيام وزارتي الشؤون الجنسانية والعدل بإنشاء فرقة عمل ينصب اهتمامها على وضع قانون شامل لمكافحة العنف العائلي. وقد اقترحت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية رفع الحد الأدنى لتمثيل المرأة في مؤسسات القطاع الأمني زيادته من ٢٠ في المائة حاليا إلى ٣٣ في المائة في الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر. وقد أبدت الوزارة أيضا التزاما قويا بتنفيذ استراتيجيتها

الموضوعة مؤخراً لتجنيد النساء في القطاع الأمني واستبقائهن وترقيتهن. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ بعض الوزارات والجهات المشرفة والمنظمات غير الحكومية مبادرات تستهدف جعل الميزانيات الوطنية أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية وزيادة مشاركة المرأة في عملية وضع الميزانية. ومن التطورات الإيجابية أيضاً توسيع وحدة القضايا الجنسانية التابعة للجنة الوطنية للانتخابات، من واحد إلى خمسة أشخاص.

دال - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥١ - واصلت البعثة توفير الدورات التدريبية الإلزامية للتوعية وعرضت إجراء اختبار طوعي للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وقدمت خدمات للاتصال من أجل تغيير السلوك لجميع حفظة السلام. وقد جرى منذ بداية العام تدريب ٣١٦ ٢ فرداً من حفظة السلام، و ٦٠٩ شبان في ستة مجتمعات محلية قرب أماكن انتشار البعثة.

هاء - السلوك والانضباط

٥٢ - واصلت البعثة بذل جهودها من أجل كفالة امتثال سياستي التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بطرق من بينها توفير التدريب لجميع فئات الموظفين، والقيام بالمعانة العشوائية للمنشآت الممنوع دخولها، وزيارات تقييم المخاطر إلى المنشآت العسكرية وإجراء حملة توعية محلية تهدف إلى توعية الزعماء الدينيين وفئات الشباب الليبريين. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت البعثة جهوداً متضافرة لتعزيز الدعوة إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وأبلغ منذ بداية عام ٢٠١٢ عن سبعة ادعاءات بوقوع سوء سلوك جسيم على يد حفظة السلام، شملت ثلاثة ادعاءات منها حالات استغلال وانتهاك جنسيين، مما يمثل انخفاضاً نسبته ١٢ في المائة عن الفترة نفسها من ٢٠١١.

واو - أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم

٥٣ - ظلت الأنشطة الإجرامية وحوادث المرور على الطرق تشكل تهديداً أمنياً لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، لا سيما في مونروفييا. وأبلغ منذ بداية عام ٢٠١٢، عن حادث سلب مسلح واحد استهدف موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ٢١ جريمة لم تستخدم فيها أسلحة، بما في ذلك حوادث السطو على المنازل وسرقة (سلاحين) والسلب والاعتداء. وتوفي موظف دولي وأربعة موظفين وطنيين وثلاثة أفراد عسكريين وشُرطي جراء إطلاق نار عليهم أو إصابتهم بأمراض أو تعرضهم لحوادث.

سادسا - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

العنصر العسكري

٥٤ - يبلغ قوام العنصر العسكري المأذون به للبعثة ٩٥٢ فردا، يشمل مقرا لقيادة القوة في مونروفيا وست كتائب مشاة منتشرة في قطاعين وقوة للرد السريع بحجم كتيبة في مونروفيا وقاعدتين للعمليات المتقدمة متاحتين للطرق المؤدية إلى الحدود مع كل من كوت ديفوار وغينيا.

٥٥ - وفي الفقرات من ٤٨ إلى ٥١ من تقرير الخصاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، اقترحت إدخال تعديلات على العنصر العسكري للبعثة، بناء على تقييم للتهديدات الحالية والمتوقعة التي تواجه ليبيريا، والتي ليس من بينها أي تهديد ذي طبيعة عسكرية. وتشمل التعديلات الموصى بها إعادة حوالي ٢٠٠ جندي إلى أوطانهم في ثلاث مراحل خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، بحيث تبقى للبعثة قوة عسكرية قوامها ٣٧٥٠ جنديا تقريبا، بما في ذلك الكتائب المقدمة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعناصر التمكين المناسبة. وأعيد أفراد وحدة هندسية تعدادهم ٢٥٨ فردا إلى أوطانهم في تموز/يوليه. وستجرى تخفيضات أخرى بطريقة تدريجية، رهنا بموافقة مجلس الأمن والإبقاء على الحالة قيد الاستعراض الدقيق.

٥٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم إحداها للأخرى عن طريق ترتيبات التعاون بين البعثات عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعززتا أنشطتهما المشتركة والمنسقة على نحو ما يرد تفصيله في الفقرة ١٧ من هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع قرار المجلس ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، الذي أقر فيه المجلس بآثر فور توصيتي بنقل طائرات الهليكوبتر المسلحة الثلاث المنتشرة في البعثة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي تُستخدم في كل من كوت ديفوار وليبيريا على امتداد الحدود بينهما، واصلت البعثتان العمل على وضع اتفاق تعاون محدد بينهما بشأن تلك الطائرات.

عنصر الشرطة

٥٧ - في ١ آب/أغسطس، بلغ قوام شرطة البعثة ٣٥٨ فردا، من العدد الأقصى المأذون به البالغ ٣٧٥ فردا، ويضم ٤٧٠ مستشارا لشؤون الشرطة و ٨٤٣ ضابطاً في سبع من وحدات الشرطة المشكلة، و ١٦ مستشارا لشؤون الهجرة و ٢٩ من ضباط السجون. ويضم عنصر الشرطة ١٧٦ امرأة. وتنتشر ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة في مونروفيا، فيما تنتشر وحدة في كل من مقاطعات بونغ، وجراند باسا، وجراند غيده، ولوفا.

٥٨ - وفي الفقرة ٥٣ من تقرير الخصاص الصادر في ١٦ نيسان/أبريل، أوصيتُ بزيادة عدد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة بما يصل إلى ثلاث وحدات إضافية، بحسب الحاجة، خلال السنوات الثلاث المقبلة، من أجل بناء الثقة في أوساط السكان وتخفيف الآثار المحتملة لأي فراغ أمني يترتب على انسحاب قوات البعثة وفي ظل محدودية قدرة الشرطة الوطنية على مكافحة الشغب. وسيجري تقدير الاحتياجات بشكل دقيق على أساس تطورات الأوضاع.

٥٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت شرطة الأمم المتحدة تعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والتجنيس، بما في ذلك تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين القدرات التشغيلية والتحقيقية والإدارية. وقُدِّم الدعم إلى الشرطة الوطنية لتعزيز قدراتها التدريبية على مختلف المستويات، بما في ذلك التدريب الأساسي والميداني والمتخصص والتدريب أثناء الخدمة. وقدمت شرطة الأمم المتحدة المشورة التشغيلية بشأن أمن الحدود لضباط الوكالات الأمنية، بمن فيهم أفراد وحدات التصدي للطوارئ المعيّنين في المقاطعات الحدودية. وبالإضافة إلى ذلك، استقدمت البعثة أخصائيين لتعزيز القدرات التوجيهية لشرطتها.

نقل المسؤوليات الأمنية

٦٠ - شرعت حكومة ليبيريا والبعثة في التخطيط للمرحلة المقبلة من خفض العنصر العسكري للبعثة، وذلك تمشياً مع النهج الاستراتيجي لتسليم المسؤوليات الأمنية للبعثة تدريجياً إلى السلطات الوطنية على النحو المقترح في تقرير الخصاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل. وبدأ الفريق العامل المشترك بين الحكومة والبعثة المعني بالمرحلة الانتقالية، مناقشات حول تسلسل إغلاق المنشآت العسكرية التابعة للبعثة بطريقة تدريجية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، ووُضعت الأساليب اللازمة لإبلاغ الحكومة مقدّماً عن أي تعديلات تُدخل على نشر البعثة. وأدرجت أولويات الأمن القومي، على النحو الذي يبيّنه الحكومة، في عملية التخطيط. وفي الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس، عُقدت في مونروفيا، حلقة عمل مشتركة بين البعثة والحكومة بشأن المرحلة الانتقالية لوضع خريطة طريق مفصلة لقياس عملية نقل وتوجيه المسؤوليات الأمنية. وتناولت المناقشات قضايا الملكية الوطنية وآليات الرقابة المدنية الملائمة وضرورة بذل جهود قوية في مجال التوعية بهدف إقامة قنوات الاتصال بالاجتماعات المحلية، فضلاً عن الشفافية والمساءلة في التمويل. ويسرّ منتدى منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام تنظيم تلك الحلقة، التي شهدت مشاركة ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات المانحة وخبراء مختارين.

سابعاً - الجوانب المالية

٦١ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ١٧٥/٦٦، مبلغاً قدره ٤٩٦,٤ مليون دولار، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مقارنة مع الاعتماد البالغ ٥٢٥,٦ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٦٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ١٤٢,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ، ما قدره ٣٠٨ ٠٠٢ مليون دولار.

٦٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مشكّلة نحو ٣٦,٥ مليون دولار. وقد سُددت تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكّلة للفترة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، فيما سُددت جزئياً تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، وذلك وفقاً لجدول السداد الفصلي.

٦٤ - وفي ١ تموز/يوليه، بلغ قوام الموظفين المدنيين المأذون به العاملين في البعثة ٦٦٧ ١ من أصل ٨٢١ ١ موظفاً، منهم ٢٥ في المائة من النساء. وشكّلت النساء ٤١ في المائة من قوام الموظفين الفنيين البالغ ٢٥٧ موظفاً، فيما بلغت نسبتهن ٢١,٥ في المائة من قوام الموظفين الإداريين البالغ ٤١٠ ١ موظفين.

ثامناً - الملاحظات

٦٥ - يواصل شعب وحكومة ليبيريا إحراز تقدم في عملية الانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في البلد. ففي السنوات الست التي مرت منذ أول انتخابات ديمقراطية أُجريت في البلد بعد انتهاء النزاع، زادت الميزانية الوطنية إلى حد كبير، مما سمح بالمضي قدماً في إنجاز عمليات وإجراء إصلاحات عديدة هامة، ومكّن الحكومة من توفير بعض الخدمات الأساسية لمواطنيها. وأود أن أرحّب بالجهود الهامة التي تُبذل من أجل النهوض بهذا البلد. غير أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لمعالجة المظالم التاريخية المستمرة، لكي يتسنى لجميع الليبريين الشعور بأنهم يستفيدون مما يحرزه البلد من تقدم في مجالات الاستقرار والديمقراطية والتنمية. ولذلك سيكون من المهم مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى توسيع نطاق الممارسة السياسية، وتعزيز الشمولية والمساءلة والشفافية والإنصاف، الأمر الذي يمنح جميع المواطنين قدراً معقولاً من الاهتمام والتأثير في مستقبل ليبيريا. وترسيخ الديمقراطية، التي ما زالت هشة،

عن طريق تعزيز الترابط وبناء الثقة بين المواطنين والدولة، إنما يتطلب وجود قدر كبير من القيادة والإرادة السياسية، وبخاصة من الرئيسة وحكومتها.

٦٦ - وينبغي أن تكون هناك عملية مصالحة وطنية متماسكة وحقيقية في صلب عملية السلام في ليبيريا. وبما أنه من الضروري أن تتاح لليبريين فرصة التعبير عن آرائهم بشأن أفضل السبل لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بالمصالحة، فإنني أرحّب بالمشاورات المقبلة بين المواطنين الليبريين والجهات الفاعلة السياسية بشأن رسم خارطة طريق لتحقيق المصالحة الوطنية، والتشجيع على الدخول في عملية تشاركية واسعة النطاق.

٦٧ - وعملية الإصلاح الدستوري الشاملة والجامعة، التي تمثل في حد ذاتها مهمة معقدة، هي أيضا أمر محوري لتحقيق المصالحة الوطنية وللتغلب على العديد من أوجه الخلل الهيكلية والمظالم التي ما زالت تشكل خطرا على استقرار البلد. وتشمل الإصلاحات المقترحة الأخذ بنهج اللامركزية، مما يسمح بفتح الباب أمام جميع الليبريين للتمتع بالمساواة في الحصول على الخدمات والمشاركة في القرارات التي تهمهم. وأنا أشجع جميع أصحاب المصلحة على البدء حديا في عملية التربية المدنية والحوار المدني بغية توعية الليبريين. بما هم مقدمين عليه وأن يكونوا قادرين على التأثير في عمليات الإصلاح الأساسي هذه. وأتطلع إلى أن أرى إحراز تقدم كبير في المضي قدما في عملية الإصلاح الدستوري في الأشهر المقبلة.

٦٨ - وما زال الحزن العميق يملكني لمقتل سبعة أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في ٨ حزيران/يونيه في كوت ديفوار بالقرب من الحدود مع ليبيريا، وأشعر أيضا بقلق بالغ لاستمرار عدم الاستقرار على طول الحدود المشتركة، بما في ذلك الهجمات ضد مواطني كوت ديفوار، وتدمير منازلهم. وأدعو حكومتي ليبيريا وكوت ديفوار إلى التحقيق في جميع أعمال العنف ومحاسبة مرتكبيها. وفي الوقت نفسه، أود أن أذكر بالواجب الواقع على عاتق الحكومتين بالعمل وفقا لالتزاماتهما الدولية القاضية باحترام الحقوق وتوفير الحماية لجميع المواطنين، بما في ذلك التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة.

٦٩ - وأرحب بالجهود التي بذلتها الحكومتان لتعزيز وجودهما الأمني على جانبيهما من الحدود، بما في ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع الرباعي الأطراف الذي عقد في أبيدجان في حزيران/يونيه، وأشجع على مواصلة العزم للمضي قدما في اتباع نهج شامل وتعاوني لمعالجة مسألة انعدام الأمن في المناطق الحدودية. فوجود عناصر مسلحة على جانبي الحدود وتحركاتها عبر تلك الحدود، فضلا عن الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، كلها تمثل تهديدات تتجاوز ليبيريا وكوت ديفوار وتؤثر على منطقة غرب أفريقيا برمتها. ولذلك فإنني أرحب بالجهود المبذولة لوضع استراتيجية دون إقليمية في هذا الصدد، بالإضافة

إلى المبادرات التي اتخذها زعماء دول غرب أفريقيا، بما في ذلك في إطار اتحاد نهر مانو، بقيادة رئيسة ليبيريا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة رئيس كوت ديفوار. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم حكومات ومنظمات المنطقة في هذه المبادرات.

٧٠ - ولن تؤدي التدابير الأمنية وحدها إلى تحقيق استقرار دائم. لذا فإنني أشدد على أهمية توجيه الانتباه نحو تحقيق المصالحة وبناء الثقة وتحقيق التنمية وتعزيز سلطة الدولة في المناطق الحدودية. وسيستفيد أفراد المجتمع من هذا الدعم للتعبير عن أي مظالم بوسائل بناءة وغير عنيفة. وفي هذا الصدد، أرحب باقتراحات عقد اجتماع لزعماء القبائل والمشايخ على جانبي الحدود في الأشهر المقبلة. كما أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريقي الأمم المتحدة القطريين في البلدين على استعداد لدعم وضع استراتيجيات مكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية وتعزيز سلطة الدولة وتحقيق المصالحة والتنمية.

٧١ - ويجب على ليبيريا أن تواصل بناء مؤسسات وطنية قادرة على الحفاظ على الاستقرار، بما في ذلك بناء مؤسسات القطاع الأمني، وبسط سلطة الدولة بفعالية في جميع أنحاء البلد، وإيجاد نظام فاعل للعدالة الجنائية، في جملة أمور أخرى. وفي ما يتعلق بنقل المسؤولية الأمنية، فقد حدد تقريرني الخاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل نهجا استراتيجيا مقترحا لتسليم المسؤوليات الأمنية للبعثة إلى السلطات الوطنية، على النحو المتفق عليه مع حكومة ليبيريا، ويسمح هذا النهج بانتقال على مراحل. وعلى النحو الذي أشارت إليه الحكومة وممثلو المجتمع المدني في حلقة العمل المشتركة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، فإن مسائل تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري والأخذ بنهج اللامركزية هي أمور حيوية من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيريا على المدى الطويل. ولذلك أكرر التأكيد على التوصية الواردة في تقريرني الخاص بضرورة أن تناط البعثة بولاية محددة لدعم شعب ليبيريا وحكومتها في الماضي قداما في تلك العمليات ذات الأولوية التي جرى تحديدها، وفي الوقت نفسه تعزيز دعمها لإصلاحات قطاعي الأمن وسيادة القانون.

٧٢ - وبغية كفالة الاستقرار على المدى الطويل، لا بد أن يكون القطاع الأمني الليبيري قادرا على ملء أي فراغ أمني محتمل. ويجب أيضا أن يستفيد من الآليات الرقابية الفعالة وأن يتمتع بثقة السكان. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تضافر الاهتمام بتعزيز الشرطة الوطنية الليبرية، من حيث النوعية والقوة العددية على حد سواء. ونظرا لأهمية أمن الحدود، فإن مكتب الهجرة والتجنيس يحتاج أيضا إلى دعم كبير لعملية الإصلاح الهيكلي. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين على الحكومة أن تضطلع بدور قيادي قوي ومنسق تنسيقا جيدا، وأن توفر الدعم من موارد الميزانية ولغيره من أشكال الدعم. ولذلك، أشجعها على اتخاذ تدابير لتحديد موارد إضافية ضمن الميزانية الوطنية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لتعزيز دائرتي

الشرطة والهجرة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشجع أيضا الشركاء الدوليين على تقديم المزيد من الدعم، إما عن طريق الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن وإما على أساس ثنائي، حتى تتأتى استدامة الاستثمارات الكبيرة التي تمت بالفعل في مجال استعادة السلام في ليبيريا وعدم التراجع عنها.

٧٣ - وبالنظر إلى كون تقريب الأمن والعدالة إلى السكان أمرا حاسما أيضا، فإنني أرحب بالتقدم المحرز في بناء المركز الأول للعدالة والأمن في غبارنغا بمقاطعة بونغ. وأتطلع إلى أن يبلغ طور التشغيل الكامل في الأشهر المقبلة، وأشجع الحكومة على توفير ما يلزمه من المعدات والموظفين والتمويل المستدام، فضلا عن وضع استراتيجية للإعلام والتوعية لإطلاع السكان على كيفية الاستفادة من خدماته. وستضطلع البعثة والشركاء بمراقبة العمليات التي يقوم بها المركز التجريبي في غبارنغا، بحيث يمكن تطبيق الدروس المستفادة على المراكز المماثلة التي ستُنشأ في المستقبل.

٧٤ - وفي تقريرتي الخاص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل، قدمت توصيات للمرحلة المقبلة من عملية سحب البعثة تدريجيا. وتشمل هذه المقترحات تقليصا تدريجيا لقوامها بحوالي ٢٠٠ ٤ جندي على ثلاث مراحل بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، على أن يناهز قوام الوجود المتبقي ٣٧٥٠ جنديا. وأوصيت كذلك بضرورة أن يحافظ عنصر الشرطة في البعثة على قوامه الحالي البالغ ٤٩٨ مستشارا و ٨٤٥ ضابطا موزعين على سبع وحدات من الشرطة المشكلة، وأن يؤذن له بإضافة ثلاث وحدات من الشرطة المشكلة كحد أقصى، حسب الحاجة، على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة. ولذلك أطلب أن يوافق مجلس الأمن على التوصيات الواردة في تقريرتي الخاص، وأن يمدد ولاية البعثة لمدة عام واحد، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٧٥ - وفي الختام، أود أن أرحب بممثلي الخاصة الجديدة في ليبيريا، كارين لاندغرين، التي تولت مسؤولياتها في تموز/يوليه، وأن أعرب عن خالص تقديري لمصطفى سوماري، الذي عمل بصورة مثيرة للإعجاب باعتباره ممثلي الخاص بالنيابة لمدة ستة أشهر صعبة. وأود أيضا أن أشكر أفراد البعثة المدنيين والنظاميين على مساهمتهم في توطيد السلام في ليبيريا، وأن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي لحوض نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولجنة بناء السلام، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الليبرية والدولية، على التزامها ومساهماتها في الحفاظ على السلام والتنمية في ليبيريا.

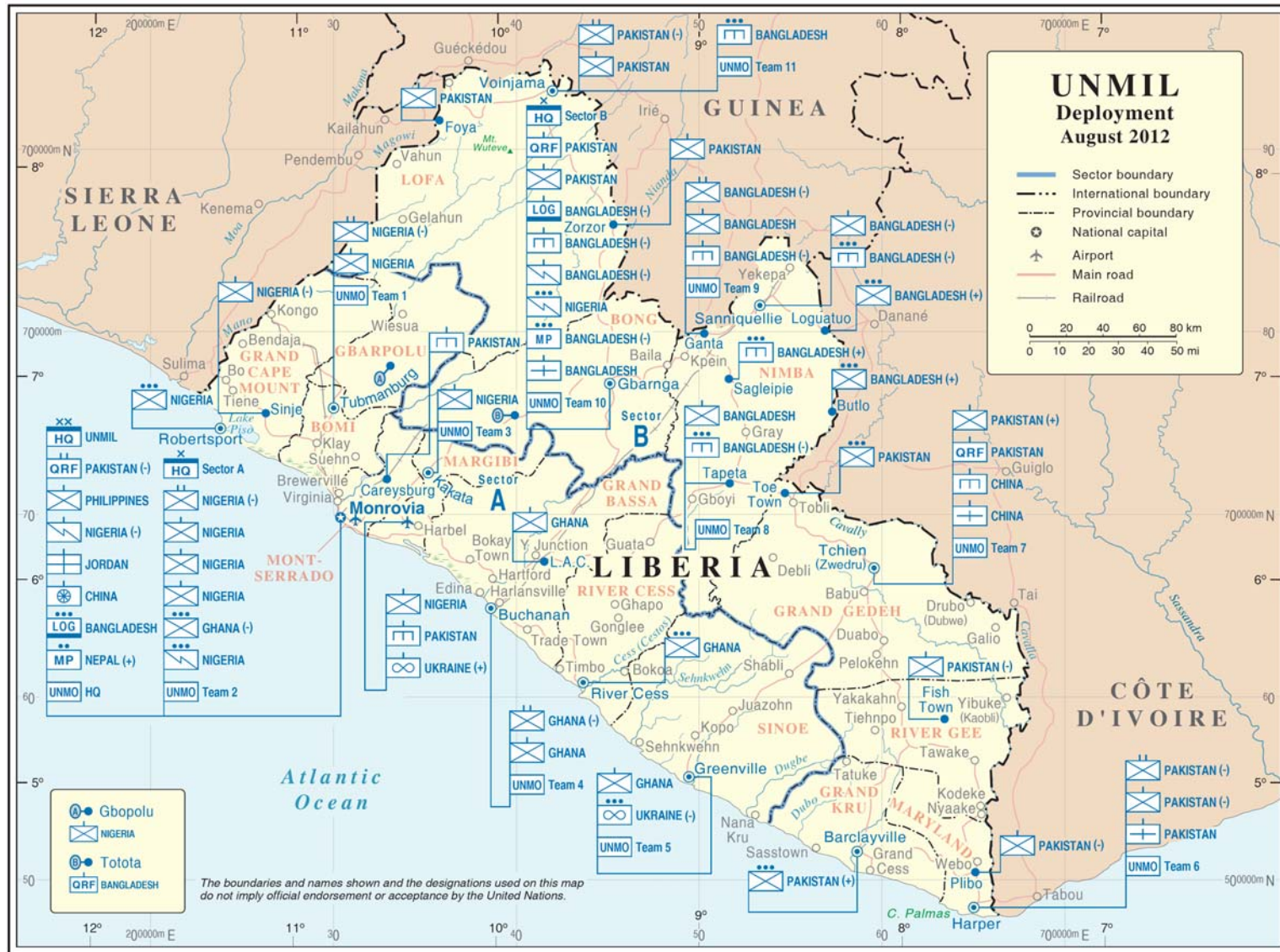
المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: القوام العسكري وقوام الشرطة في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع		
الاتحاد الروسي	٤	صفر	صفر	٤		٧
إثيوبيا	٩	٥	صفر	١٤		صفر
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر		١٣
الأردن	٤	٥	١١٥	١٢٤	٢٣٩	١٠
إكوادور	٢	١	صفر	٣		صفر
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر		٥
إندونيسيا	١	صفر	صفر	١		صفر
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر		٤
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر		١٧
أوكرانيا	٢	٢	٢٧٤	٢٧٨		٢٠
باراغواي	٢	١	صفر	٣		صفر
باكستان	٧	١٠	٢٧٠٢	٢٧١٩		١٩
البرازيل	٢	٢	صفر	٤		صفر
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢		صفر
بنغلاديش	١١	٧	١٣٨٣	١٤٠١		١٦
بنن	٢	١	صفر	٣		صفر
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر		٩
بولندا	٢	صفر	صفر	٢		٣
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢	١	صفر	٣		صفر
بيرو	٢	٢	صفر	٤		صفر
تركيا	٠	صفر	صفر	صفر		٢٧
توغو	٢	١	صفر	٣		صفر
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر
الجبيل الأسود	٢	صفر	صفر	٢		صفر
الجمهورية التشيكية	صفر	صفر	صفر	صفر		٤
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢		صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢		صفر

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة والمشكلة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	
الدانمرك	٣	٢	صفر	٥	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣	١٩
زمبابوي	١	صفر	صفر	١	٣٠
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤
السلفادور	٢	صفر	صفر	٢	١
السنغال	١	٣	صفر	٤	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	٦
الصين	٢	٦	٥٥٨	٥٦٦	١٨
غامبيا	٣	صفر	صفر	٣	٢١
غانا	٩	٨	٦٩٩	٧١٦	١٨
فرنسا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
الفلبين	٢	١	١١٤	١١٧	٤١
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣	٢
كرواتيا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣
مالي	١	صفر	صفر	١	صفر
ماليزيا	٦	صفر	صفر	٦	صفر
مصر	٧	صفر	صفر	٧	٥
منغوليا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ناميبيا	١	٣	صفر	٤	٣
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
نيبال	٢	٣	١٥	٢٠	٧ ٢٤٠
النيجر	٢	صفر	صفر	٢	صفر

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع		
نيجيريا	١٢	٨	١ ٥٥٠	١ ٥٧٠	١٢٠	١٤
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٤	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٦	صفر	١٠		١٥
اليمن	صفر	١	صفر	١		٤
المجموع	١٣٣	٨٦	٧ ٤١٠	٧ ٦٢٩	٨٤٣	٤٧٠



Map No. 4211 Rev. 31 UNITED NATIONS
August 2012 (Colour)

Department of Field Support
Cartographic Section